**ايمان اجداع**

**مقدمة في السياسات الاقتصادية**

**(التكليف النهائي)**

**تعد السياسات الماليّة التي تتبعها الحكومات جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد، فتقوم الحكومة بالتدخل باقتصاد الدولة عن طريق سياساتها الماليّة لتحقيق غايات معينة، وتتمثل أهم هذه الغايات في محافظة الحكومة على أكبر قدر من العمالة أو تحقيق العمالة الكاملة إن توفر ذلك، إضافةً إلى محاولتها تحقيق الاستقرار في النمو الاقتصاديّ للدولة جنبًا إلى جنب مع الاستقرار في الأسعار، ويكتسب الاقتصاد قيمةً إضافيّةً وذلك بسبب دور السياسة الماليّة في تحقيق وتعبئة الموارد الماليّة للتمكن من تمويل المشاريع التي يعد القسم الأكبر منها مشاريع تنمويّة ، كما يتم التأثير على الاقتصاد من خلال السياسة المالية بعدد من الأدوات التي لها تأثير واسع على الوضعية الاقتصادية للدولة.**

**من بين اهم أدوات السياسة المالية هي الميزانية. وهي الأداة التي يتم استخدامها من أجل تقييم التقلّبات التي تحصل على اقتصاد الدولة. يمكن تقسيم الميزانية الى ثلاثة انواع:**

**النوع الأول هو الميزانية السنوية المتوازنة، ويهدف هذا النوع من الموازنات إلى تحقيق التوازن بين الإيرادات التي تحصلها الحكومة مع النفقات التي تقوم بدفعها، ولكنّ هنالك بعضًا من المشكلات التي تترتب عند اختيار مثل هذا النوع من الميزانيّات بسبب عدم وجود فائض نقديّ للإنفاق على المشاريع الاستثماريّة وتطوير البلد فلا يخلق حالةً من الازدهار ولا يحقق نموًّا اقتصاديًّا. النوع الثاني هو الميزانية المتوازنة دورياً والتي تهدف إلى خلق فائض في الإيرادات يتجاوز الإنفاق العام في أوقات الازدهار، بحيث يتم توظيف هذا الفائض في تقليص الدين العام للدولة عن طريق سداده، كما يتم توظيفه أيضاً في حالات الركود الاقتصاديّ عندما تكون الميزانية عاجزةً بحيث تتجاوز نفقاتها الإيرادات التي تحصل عليها فيتم تحقيق التوازن وسداد هذا العجز من فوائض الميزانيّات السابقة. النوع الثالث يسمى الميزانية التعويضية المدارة بالكامل****، وتهدف هذه الميزانيّة إلى تحقيق العمالة الكاملة في الاقتصاد دون أن يؤدّي ذلك إلى زيادة التضخم للمحافظة على استقرار الأسعار، ويتم ذلك من خلال تعديل الضرائب والإنفاق العام بشكل يتوافق مع هذه الأهداف.**

**من بين اهم أدوات السياسة المالية التي تؤثر بشكل واضح في توزيعات الدخل والثروة، هي الضرائب، بحيث تحاول التأثير على الاستثمار والاستهلاك بشكل رئيس لتحقيق الأهداف الرئيسة للسياسة الماليّة العامّة كتحقيق الاستقرار في الاقتصاد، وتختلف السياسة المتبعة للضريبة في حالة الركود عن السياسة المتبعة في حالة التضخم. ففي حالة التضخم تقوم الحكومة على زيادة معدلات الضريبة وذلك لكبح جموح الطلب الهائل على السلع والخدمات، الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، فتقوم الحكومة بفرض المزيد من الضرائب على السلع والخدمات وذلك بهدف رفع أسعار السلع والخدمات لقطع شهية المستهلكين عن الشراء، وتشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج بسبب زيادة السعر لتحقيق حالة من التوازن بين العرض والطلب. اما في حالة الركود، تقوم الحكومة بتخفيض معدلات الضريبة وذلك لتشجيع المستهلكين على زيادة الشراء والإنفاق لتحسين مستويات الطلب وتقليص الفجوة بينه وبين العرض، ومحاولة تشجيع الاستثمار بهدف توظيف أكبر عدد من العمالة لتحقيق العمالة الكاملة، ولكنَّ هنالك بعض الملاحظات على التخفيضات في معدلات الضريبة عندما تكون مستويات البطالة منخفضة، فإنَّ خلق حالة من التخفيضات الضريبية لا تؤدي إلى زيادة التوظيف بل يقوم كل من المستهلكون والمستثمرون على تأجيل استهلاكهم واستثماراتهم بغية الحصول على استفادة أكبر بسبب توقعهم أن يكون هنالك تخفيضات ضريبيّة قادمة فيما بعد****.**

**تمثل الضرائب اذن أداة سياسية قوية في أيدي السلطات العامة. حيث ان السياسة الضريبية المضادة للكساد تزيد من الدخل الفردي المتاح، وتعزز الاستهلاك والاستثمار.**

**فكلما انخفضت الضرائب، زادت الأموال التي يمكن إنفاقها على الاستهلاك، وزاد الاستثمار. سوف يؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة أنشطة الإنفاق، وزيادة الطلب والحد من الفجوة الانكماشية. رغم أن خفض الضرائب يحفز الاستهلاك والاستثمار، إلا أن تأثير ذلك على خفض البطالة محدود للغاية.**

**يعد الانفاق العام من أدوات السياسة المالية التي تدعم الاقتصاد، وبهذا الصدد نميز بين النفقات الاستثمارية وهي النفقات التي تدفعها الحكومة على مشاريع تهدف إلى تنمية الاقتصاد، فيقوم هذا الاقتصاد بخلق مشاريع لها قيمة مضافة على المخزون الرأسماليّ للدولة، ناهيك عن تأثيره على الاستثمار بشكل إيجابيّ فهي تحفز الاستثمار في الدولة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجيّة بفعل هذا الاستثمار. ومدفوعات التحويل التي تشمل النفقات التي تتم على برامج الضمان الاجتماعيّ وبرامج التقاعد والشيخوخة وصناديق البطالة وبدلات التعطل والتأمين الصحيّ، وتهدف هذه المدفوعات إلى خلق حد أدنى للدخول لهؤلاء الطبقات، فهي تقوم على إعادة توزيع الدخل في المجتمع وذلك من خلال الحصول على إيرادات ضريبيّة من الطبقات الغنية وإنفاقها على شكل مدفوعات التحويل بهدف تقليص الفرق الماديّ بين هذه الطبقات وبالتالي الحد من الفقر.**

**في فترة الكساد يكون الإنفاق العام على قدر كبير من الأهمية، إذ تتسم فترة الكساد بنقص الطلب، نتيجة تباطؤ نمو الاستهلاك الخاص وقلة الإنفاق الاستثماري****.** **يمكن زيادة الطلب من خلال ضخ جرعات أكبر من الإنفاق الحكومي، مما يؤدي إلى الحد من الأثر المدمر لانخفاض الإنفاق الخاص للأفراد.**

**تقوم فكرة الأشغال العامة في السياسة المالية التي تتبعها الدولة على إنشاء المشاريع التنمويّة في البلد،** **تعد هذه الأداة أهم طريقة لمكافحة الكساد. و تشمل هذه المشاريع البنيات التحتية** ( **مسارات السكك الحديدية، المدارس، الحدائق ، المطارات و المستشفيات)**  **وتوظيف العاطلين عن العمل في مثل هذه المشاريع، وبالتالي تكون الحكومة قد حققت أهم أهداف السياسة الماليّة وهي العمالة الكاملة، أو على الأقل تقليل معدلات البطالة إلى أدنى مستوى ممكن، بنفس الوقت التي تهدف به إلى إنتاج مشاريع استثماريّة و تنمويّة معمّرة تضيف قيمة لاقتصاد البلد، كما أنَّ لها أهميةً كبيرةً في زيادة القوة الشرائيّة للأفراد و ذلك بسبب العوائد التي تتحقق لهم من هذه المشاريع، كما أنَّها تحفز القطاع الخاص على الاستثمار.**

**يتم استخدام الدين العام كأداة تحافظ على تحقيق الاستقرار في اقتصاد الدولة، تقوم الحكومة بالحصول على القروض من القطاع المصرفيّ بمختلف الطرق كسندات أو قروض، وتتمثل الفائدة الأهم لهذا الاقتراض في حالات الركود، فيكون هنالك الكثير من الأموال غير المستخدمة لدى البنوك وذلك لعزوف الأفراد عن القيام بعمليات الاستثمار والاستهلاك، فعند اقتراض الحكومة لهذه الأموال، ومن ثمَّ القيام بضخها في الاقتصاد عبر إحدى طرق الإنفاق العام، فإنَّ ذلك سيخلق حالةً من الطلب تساهم في تقليل حالات الركود، وعلى نحو آخر، فإنَّ قيام الحكومة بالاقتراض من المؤسسات المصرفيّة في حالات التضخم قد يكون صعباً وذلك بسبب الاحتياطات النقديّة القليلة الموجودة لدى البنوك.**

**تعتبر طباعة الأموال من أدوات السياسة المالية التي تمكن من تمويل العجز خلال فترة الكساد، لأنها تساعد على رفع مستوى الدخل والعمالة.** **من خلال طباعة الأموال تحصل الحكومة على موارد إضافية بتكلفة رخيصة. من الممكن أن يكون لطباعة الأموال آثار نقدية، مثل خفض سعر الفائدة وإمكانية توفير النقود بسهولة، وهو ما قد يؤدي إلى انتعاش اقتصادي سريع.**